



١/ كركوك والقضية الكردية:

الرباط والحل
ان الظلم الواقع على الاكراد في مدينة كركوك كان جزءا من ظلم واضطهاد اكبر على الشعب الكردي طوال العقود السابقة، وبالتالي فان حل القضية الكردية على مستوى العراق ككل يعتبر خطوة هامة وتقدمية فيما يتعلق بحل قضية كركوك والسكان الاكراد القاطنين في المدينة الذين يعيشون مع سائر المكونات القومية والعرقية الاخرى. لذلك فان التمسك من حل القضية الكردية بشكل جذري اي الاقرار بحق تقرير المصير للشعب الكردي وعدم الاعتراف به يعني من جملة مايعنيه خلق مشكلات قومية كبيرة للسكان الاكراد في مدينة كركوك الذين تعرضوا اكثر من غيرهم كونهم منتمين الى القومية الكردية الى الاضطهاد والترحيل والمطاردة وطمس الهوية القومية واجبارهم على تغييرها. ان كل من يسعى لحل عادل لقضية كركوك عليه قبل كل شيء ان يساهم في النضال لحل هذه القضية ومداوة جرح اكبر دام لعقود طوال، وفي خضم ذلك فان تناول قضية كركوك والسعي لاجتثاث حل ناجح لها يصبح اكثر منالا واكل تعقيدا.

كما ان الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للتركمان وتحديد تلك الحقوق بشكل شفاف لايلبس فيه يعتبر خطوة اخرى صوب عودة الاستقرار والامان للسكان التركمان وعودة الثقة والاطمئنان بانهم لن يتعرضوا للاضطهاد القومي سواء من قبل الامة الغالبة اي العرب او من قبل الاكراد في المرحلة المقبلة.

٢/ تطبيع اوضاع كركوك

لحل قضية كركوك لا بد من الشروع في خطواته الاولى بتطبيع اوضاع المدينة واجتثاث حل عادل ومناسب لسبب التصفيات العرقية السيئة الصيت والتعريب والترحيل الخ. من حق المرشحين والمشردين العودة الى مناطقهم ومسقط رأسهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر، كما ان من حق المرشحين الكركوكيين البقاء في اقليم كركوك وندد به.

لم نر في السنوات المنصرمة خطوة جادة لتطبيع اوضاع المدينة ولذلك تشهد المدينة المزيد من التعقيد والتدهور، والحكومة العراقية الراهنة شغلها الشاغل المتمثل من الحل واطالة امد الازمة وعقد المساومات والصفقات على حساب قضية كركوك. لذلك بدلا من التطبيع نرى التعقيد وتعميق ومراوحة القضية في مكانها.

..... الى ص ٦

في القطاع بموجب عقود المشاركة في الانتاج تكون بيد الشركات النفطية الاجنبية ويعني ذلك من جملة مايعنيه خصخصة ذلك القطاع وتسريح عمال النفط في العراق، هذه الشريحة المهمة والمتقدمة من الطبقة العاملة العراقية التي راكمت وكسرت في العقود المنصرمة الخبرات والتجارب القيمة في مجال الانتاج والتوزيع وتصدير النفط وان تسريحهم يعني القضاء على تلك الخبرات والتجارب والكفاءات. ولذلك كان عمال النفط واعون للتحديات التي تواجههم ولم يقفوا مكتوفي الايدي حيالها حيث نظمو اعتراضات كبيرة في هذا المجال، ولمواجهة تحديات الطبقة العاملة قامت حكومة المالكي في الازمة الاخيرة بتكثيف الضغط وممارسة سياسة العصا الغليظة ضد عمال النفط وما فرار الشهرستاني وزير النفط بحظر النشاط النقابي في القطاع النفطي الا محاولة لكسر شوكة الطبقة العاملة العراقية و تحطيم رمز من رموزها.

عليه وبناء على مر ذكره فاننا نعرب عن معارضتنا الشديدة لهذا المشروع ونسائل النضالات والمحاولات والحملات التي نظمت بغية اسقاطه وافشال المخطط الامريكى والحكومة العراقية، وبخاصة نعرب عن تضامننا الشديد مع المساعي والمحاولات التي قامت بها الحركة العمالية في القطاع النفطي الجنوبي لافشال المشاريع المذكورة ونعلن بان انتصار الحركات العمالية تلك العمود الفقري للنضال ضد المشروع الانف الذكر.

بالاضافة الى كل ذلك نطالب بان يكون لممثلي العمال والنقابات النفطية العراقية الحق بان يكونوا اطراف رئيسية في اية مباحثات او مداولة لمسودة مشاريع قانونية فيما يتعلق بالانتاج والاستخراج والاستثمار في القطاع النفطي. اننا نعتبر تلك المشاركة حقا طبيعيا ومشروعا للطبقة العاملة في العراق، هذه الطبقة التي عملت في العقود المنصرمة بجهد ومثابرة في هذا القطاع واجيالها المتلاحقة وتكبدت خسائر كبيرة وقدمت تضحيات جمة لاستمرار عجلة الانتاج النفطي واستمرار تدفق النفط وتطويرها. وخير مثال على ذلك هو مقاومتها للطبقة العاملة في السنين الاخيرة التي خلت حيث في الوقت الذي سعت الادارة الامريكى وحكومة بريمر عن قصد تخريب القطاع بهدف جعل ذلك ذريعة للشركات النفطية لاحتلاله والسيطرة عليه قام عمال النفط بمواجهة تلك المساعي والجهودهم استمر الانتاج وتدفق النفط وتطورت وهو في ارتفاع مستمر. لذلك فمن حقهم ان يكونوا طرفا حاسما في صياغة او اقرار مشروع قانون النفط والغاز او اي مشروع قانوني آخر يتعلق بالقطاع النفطي ويتعلق بحياتهم وعيشتهم ومصيرهم فيه.

* * *

ثالثا: قضية كركوك وتصاعد التدهور الامني: البديل والحل

تحولت مدينة كركوك الى رمز للاضطهاد القومي على الاكراد ومركزا هاما من المراكز الحيوية لانتاج النفط في العراق المعاصر وعانت كثيرا من فقدان الهوية وانعدام الامن والاستقرار في المراحل والحقب المتلاحقة في البلد، وعقب سقوط النظام البعثي تحولت المدينة مرة اخرى بسبب الصراعات القديمة الخفية والعنيفة وجراء السياسات والصيغ التي فرضها النظام البعثي عليها الى بؤرة للنزاع ومصدرا لازمة سياسية وامنية كبيرة ومن المحتمل ان تنفجر في اية لحظة وتؤدي الى

المستجدات السياسية في العراق: مواقف وحلول اتحاد الشيوعيين في العراق ص ١ (مسير الاحتلال الامريكى، مسودة قانون النفط والغاز، قضية كركوك والحل لها، التهديدات التركية لاقليم كردستان اسبابها ونتائجها)

امني حدودي، وفي نفس الوقت القيام بالاشراف على تنظيم استفتاء شعبي بغية تقرير مصير الشعب الكردي وحسم القضية الكردية اما بالبقاء في عراق ديمقراطي او الانفصال وتشكيل دولة مستقلة.

ان الحل المطروح اعلاه لن يتحقق بسهولة في الحقبة الراهنة وهناك عقبات جمة تقف بوجهه، والتغلب على تلك العقبات يستلزم تنظيما جيدا لقوى العمال والمحرومين في البلد وريادتها وكسب التضامن الاقليمي والدولي لها وتضمينها، هذه القوة التي في حال تنظيمها وقيادتها بشكل جيد يمكن ان تتحول الى مد و تيار عارم تحطم العقبات التي تعترض طريقها، وفي هذا السياق فان القوى اليسارية والتحررية والشيوعية والاشتراكية في العراق - القوى التي تتمتع برؤية اجتماعية قوية وتحتل

مكانة تاريخية وسياسية كبيرة في العراق وتؤمن بعمق بارادة و نضال الجماهير في العراق وفي كردستان- بامكانها ومن المنتظر ان تقوم بدورها لاجل صياغة استراتيجية مشتركة ومنسجمة لتنظيم تلك الازمة الجماهيرية وتقودها. ان تم قيادة وتسيير النضال ضد الاحتلال الامريكى من وجهة النظر هذه فان التراجع والانسحاب التدريجي للقوات الامريكى يصاحبه انحسار المد الارهابي والاصولية الاسلامية وتراجع دور التيارات والحركات الطائفية والمذهبية والقومية ويمثل خطوة هامة وجبارة صوب بناء عراق مدني وحر ديمقراطي في الحقبة الراهنة.

ثانياً: مشروع قانون النفط والغاز في العراق

مررت شهور عدة والحكومة العراقية تقوم بتناول وطرح، في الخفاء في بداية الامر ومن ثم بشكل علني، مشروع قانون النفط والغاز، واخيرا حسمت حكومة المالكي امرها وصادقت على المشروع وارسلته الى البرلمان للمصادقة عليه، ورغم ان البرلمان العراقي لم ينهي عطلة وبالتالي لم يصدر قراره بصدده الا ان اغلب التوقعات تفيد بان البرلمان تحت طائلة الضغط المكثف للادارة الامريكى سيصدر قرارا حاسما بشأنه. ان لمسات امريكا وشركاتها النفطية العملاقة وطبع اصابعها على المشروع المذكور ظاهر للعيان والضغط الممارس للشركات النفطية الامريكى على ادارة بوش لهذا الغرض يتناوله الكثير من التقارير والوسائل الاعلامية الامريكى والعالمية. ورغم ان المشروع المذكور عدلت من نواحي عدة بسبب الاعتراضات الكبيرة عليه والنسخة الاولى للمشروع تختلف عن نسختها النهائية الا ان النسخ المعدلة جميعا والنهاية منه احتفظت بنفس المحتوى ولم تتغير من هذه الناحية. جوهر المشروع عبارة عن محاولة امريكى ولهات الشركات النفطية وشركات الطاقة العملاقة في ذلك البلد للسيطرة والهيمنة المباشرة المدينة على مصادر الطاقة والغاز في العراق وعودة الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها بسبب العقود الاستعمارية التي الغيت اثر تنفيذ سياسة التأميم في العراق، انها محاولة لتعزيز موقع ومكانة امريكا الامبريالي الدولي

ينبغي ان نشير في البدء بان المحتل الامريكى كان يثير عن قصد تلك الاسئلة وغيرها في السابق بغية اضعاف الشرعية على احتلاله للعراق وذر الرماد في العيون واظهار ان العراق بدون امريكا سيقع فريسة للعنف والفوضى وحماس الدم. ولكن اثر مرور اربعة سنوات واكثر على الاحتلال الامريكى وبناء حكومة المحاصصة الطائفية والقومية والمذهبية ومن ثم تصاعد الحرب والصراعات المذهبية وتزايد انشطة فلول البعث وانشطة الجماعات الارهابية مثل منظمة القاعدة وغيرها فان اشارة تلك الاسئلة تنسم الموضوعية وان كل من يعنيه حياة ومصير الشعب العراقي عليه ان يبحث عن اجوبة مناسبة لها ويسعى الى تقديم حلول

في الحقيقة وفي حال تخلي امريكا لسياسة احتلال العراق في حقبة ما بعد سقوط النظام البعثي فان التفاعلات الداخلية للمجتمع العراقي وحركاته السياسية الداخلية كان من شأنه ان تحدد مصير المجتمع العراقي وفق سياقات ومسارات اخرى، الا ان المجتمع العراقي في الحقبة الراهنة اصبح مصيره مرتبط بشكل مباشر مع مصير الاحتلال الامريكى ومع كل العقد المحلية والاقليمية والعالمية المصاحبة له، عليه فان من يعنيه تطبيع الازمة الراهنة واعادة الحياة الطبيعية الى مجتمع يعيش فيه مايقارب ٢٧ مليون نسمة عليه ايجاد طريق واقعي آمن للخروج من الازمة الراهنة.

من وجهة النظر هذه ومع مراعاة موارد اعلاه من حقائق ووقائع نعلن باننا في الحقبة الراهنة مع الانسحاب التدريجي للقوات الامريكى المحتلة للعراق والانهاء التام للاحتلال في عدة مراحل:

اولا/ على امريكا ان تعلن صراحة بانها تتخلى عن سياسة احتلال العراق وتنتقده على لسان رئيس الولايات المتحدة ومن ثم تقدم اعتذارا للشعب العراقي وتعرب عن استعداد بلاده لانسحاب كل قواتها من العراق. ثانيا/ باشراف الامم المتحدة يجب ان تحل قوة دولية لحفظ السلام (باستثناء مشاركة الدول المجاورة للمنسحبة وتتولى تلك القوة مهمة حفظ الامن في فترة مايقارب بين ستة اشهر و سنة كاملة وتنتشر في بغداد وسائر المناطق الرئيسية والساخنة في العراق. ثالثا/ باشراف الامم المتحدة والمنظمات الدولية العمل على اجراء انتخابات بلدية وديمقراطية في عموم العراق بغية تشكيل حكومة جديدة في العراق وضع و سن دستور مدني وديمقراطي بموجب الميثاق والمعاهدات الدولية، واثر نجاح تلك العملية على القوات الامريكى المتبقية ان ترحل من العراق وعلى الحكومة الجديدة ان تضع كذلك جدولاً زمنياً لانسحاب قوات حفظ السلام من العراق ليحل محلها جيش وقوات عراقية جديدة في فترة لا تتجاوز سنتين. رابعا/ بغية حماية اقليم كردستان من العدوان والتطاول التركي والايرواني وغيرهم يجب نشر قوات دولية على النقاط الحدودية وبناء حزام